

الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني (1)

أودّ أن أستهل حديثي بتوجيه الشكر للأخ الدكتور راشد العجمي عميد كلية العلوم الإدارية على دعوته الكريمة والاستقبال الطيّب، كما أتوجّه بتحيّة تقدير لجميع الأخوة والأخوات أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية على ما يبذلونه من جهود مخلصة في سبيل إثراء العمل الأكاديمي والبحثي، وأودّ أيضاً أن أعرب لكم عن سروري بأن نجتمع سوياً مع أبنائنا وبناتنا طلبة وطالبات الكلية، الذين نتطّلع جميعاً إلى دورهم في صنع مستقبل هذا البلد الحبيب.

أودّ أن انتهز هذه الفرصة لإلقاء الضوء على بعض الجوانب والأبعاد الرئيسية للأزمة المالية العالمية، التي أصبح أمر متابعة تطوّرها وتحليل انعكاساتها الشغل الشاغل للباحثين وواضعي السياسات والمسؤولين بمختلف مستوياتهم، سواءً على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي. ولا غرابة في ذلك نظراً لاتّساع نطاق الأزمة المالية العالمية الراهنة، وجسامتها تحديّاتها، وعمق آثارها.

وسأحاول تناول هذا الموضوع بغية الإلمام ببعض جوانبه الأساسية من خلال التركيز على محورين رئيسيين، حيث سأتطرّق في المحور الأول إلى نشأة الأزمة المالية العالمية وأبعادها، ثم أنتقل بعد ذلك إلى تناول أبرز انعكاساتها وتحديّاتها على اقتصادنا الوطني.

بدايةً، لا بد أن نشير إلى أنّ النظام المالي والاقتصادي العالمي مرّ بالعديد من الأزمات في التاريخ المعاصر. وعلى الرغم مما سبّبته تلك الأزمات من خسائر واضطرابات واضحة، إلّا أنّها تبدو محدودة النطاق والعمق، مقارنة مع ما يمكن أن تخلفه الأزمة المالية العالمية الراهنة من تداعيات، خاصّة مع اتّساع نطاقها وتعاضم آثارها يوماً بعد يوم، الأمر الذي جعلها تهدّد

(1) أُلقيت هذه المحاضرة في ندوة كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بتاريخ 15 مارس 2009.

استقرار النظام المالي العالمي، وبما انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول ومناطق العالم، ولتصبح بالفعل أزمة مالية واقتصادية عالمية.

تتسابق الكتابات والتحليلات الساعية إلى تشخيص الأسباب الحقيقية لنشأة الأزمة المالية الراهنة واتساع نطاقها بهذا الشكل. ويجمع العديد من تلك الكتابات على ربط نشأة هذه الأزمة بتفجّر ما يعرف بأزمة الرهون العقارية في منتصف عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن النظرة الأكثر عمقاً لتطوّر أداء الاقتصادات العالمية الرئيسية، لاسيّما الاقتصاد الأمريكي، تشير إلى أنّ الإرهاصات الأولى للأزمة المالية العالمية الراهنة إنما ترجع إلى ما قبل أزمة الرهون العقارية. وعلى وجه التحديد، يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية الراهنة عُرست بذورها خلال الفترة التي أعقبت ما اصطلح على تسميته بأزمة فقاعة الإنترنت في عام 2000. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى حالة الراج التي شهدتها قطاع تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ خاص خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات من القرن الماضي، وما اقترن بها من ارتفاع حادّ في أسعار أسهم الشركات العاملة في ذلك المجال، وقُبيل نهاية عام 2000 وبداية عام 2001 حدثت حركة تصحيحية حادّة نسبياً في أسواق المال الأمريكية، عُرفت منذ ذلك الوقت بفقاعة الإنترنت، أو أزمة شركات تكنولوجيا المعلومات. وكان لتلك الأزمة تداعيات مؤثرة اتّسعت آثارها الى خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات. ولاحقاً تلك التداعيات، عمدت السلطات النقدية والمالية في العديد من دول العالم إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير التوسّعية الداعمة للنمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه خلال الفترة منذ بداية عام 2001 وحتى منتصف عام 2003، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي - على سبيل المثال - بإجراء (12) تخفيضاً في أسعار الفائدة الرئيسية لديه ليصل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 1% في شهر يونيو عام 2003، بعد أن كان بحدود 6% في شهر يناير عام 2001.

ولقد صاحبت هذه التخفيضات المؤثرة في أسعار الفائدة الرئيسية تزايد ملموس في نشاط مختلف المؤسسات المصرفية والمالية غير المصرفية في الاقتصادات الصناعية الرئيسية، وخصوصاً بعض المؤسسات المالية الأمريكية التي تعمل خارج مظلة السلطات الرقابية هناك، ومن أبرزها مؤسسة "فريدي ماك" (Freddie Mac) ومؤسسة "فاني ماي" (Fannie Mae) المتخصصة في التمويل العقاري. كما شمل النشاط المتزايد للمؤسسات المالية المختلفة ابتكارات متعدّدة لأدوات مالية متنوّعة، وتسبق محموم لتلك المؤسسات في "البحث عن العوائد" (Search for Yield) في ظلّ المستويات المتدنّية تاريخياً لأسعار الفائدة في ذلك الوقت.

وعلى وجه الخصوص، شهدت تلك الفترة تسارعاً واضحاً في التعامل بما يُطلق عليه منتجات "الهندسة المالية" (Financial Engineering)، هذا المصطلح الذي برز في منتصف عقد الثمانينات كأحد الروافد المستحدثة للإدارة المالية، وذلك بغرض مواجهة الأنواع المختلفة من المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها المؤسسات المصرفية والمالية. وقد بدأ مصطلح الهندسة المالية في الانتشار عندما شرع العديد من البنوك الكبرى في المملكة المتحدة في إنشاء إدارات متخصصة لإدارة المخاطر المختلفة، وذلك من خلال السعي إلى ابتكار أدوات تمويل وأنظمة وعمليات تُسهّم في الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وزيادة ربحيتها. وذهب المتخصصون في الإدارة المالية والتمويل إلى تصميم وتطوير عمليات وأدوات مالية مستحدثة. ومن هنا ظهرت عقود "المشتقات المالية" (Financial Derivatives) لتمثّل أحد المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها الهندسة المالية، خاصّة فيما يتعلّق بدرء المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرّض لها المؤسسات المصرفية والمالية.

ودون الخوض كثيراً في تفاصيل موضوع المشتقات المالية وأشكالها المختلفة والمخاطر المرتبطة بها، أوّد أن أشير إلى أنّ الفترة الزمنية 2001-2006 قد شهدت توسّعاً مفرطاً في التعامل بعقود المشتقات المالية، لاسيّما في الأسواق المالية الأمريكية، وما ترتّب على ذلك من تزايد

درجة التشابك والتداخل بين المؤسسات المصرفية والمالية، وأيضاً بين الأسواق المختلفة، وما ينطوي على ذلك من ارتفاع درجة "المخاطر النظامية" (Systemic Risk)، التي تهدد استقرار دعائم النظام المالي بأكمله. فعلى سبيل المثال، وصل رصيد إجمالي قيمة عقود المشتقات المالية غير المدرجة في البورصات المالية (Over-the-Counter Derivatives) في شهر يونيو عام 2008 إلى نحو 684 تريليون دولار أمريكي، وفقاً لمصادر بنك التسويات الدولية، أي ما يفوق الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2007 بنحو 11.6 مرة. هذا بخلاف عقود المشتقات المالية التي يجري تداولها في البورصات العالمية (Exchange – Traded Derivatives) والتي بلغ إجمالي قيمة المعاملات العالمية على هذه العقود نحو 542 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يونيو عام 2008، وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن بنك التسويات الدولية بهذا الشأن، وهو ما يعادل نحو عشرة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2007.

ولعلّ ما زاد الأمر تعقيداً وخطورة في تلك الفترة هو اتجاه بعض المؤسسات المصرفية والمالية العالمية إلى استخدام محفظة الرهونات العقارية المتكوّنة لديها لأغراض إصدار أوراق مالية جديدة، وبجيث يمكن الاقتراض بها من البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى بضمان تلك المحفظة، وبما يعني "توريق" هذه الرهون العقارية (Securitization)، فضلاً على التوسّع المفرط في استخدام أدوات "المشتقات المالية" (Financial Derivatives) في هذه العملية، الأمر الذي يعني في حقيقته توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد، مع ما يعنيه ذلك من تعقيد لإمكانات قياس وإدارة المخاطر المرتبطة بتلك الأصول. وتشير البيانات في هذا الخصوص إلى أن أرصدة الأوراق المالية المصدرة بضمان الرهن العقاري (Mortgage-backed Securities) في الولايات المتحدة وحدها بلغ نحو 7.3 تريليون دولار في نهاية عام 2007، وهذا ما يمثّل ثلاثة أضعاف مستواها في نهاية عام 1996. وتمثّل

الأوراق المالية المصدرة بضمان "القروض العقارية الأقل جودة" (Subprime Mortgages) الجانب الأكبر (نحو 75%) من إجمالي تلك الأرصدة في نهاية عام 2007.

ومع استمرار نمو النشاط الاقتصادي وفورة الأسواق المالية والعقارية في الدول الصناعية الكبرى في ذلك الوقت، بدأت بوادر الضغوط التضخمية في الظهور، لاسيما تضخم أسعار الأصول المالية والعقارية. وفي مواجهة ذلك، قرّر مجلس الاحتياط الفيدرالي، في منتصف عام 2004، التحوّل عن سياسة أسعار الفائدة المنخفضة، ليتّجه نحو رفع أسعار الفائدة لديه بصورة متتابة، حيث أجرى خلال الفترة من منتصف عام 2004 وحتى منتصف عام 2006 سبعة عشر رفعاً بلغ مجموعها 425 نقطة أساس، ووصل بذلك سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 5.25% في منتصف عام 2006. وبطبيعة الحال، فقد كان لهذا التطوّر أثره الواضح في تباطؤ أداء سوق العقار الأمريكي، ثم تزايد حالات التعرّض عن سداد الديون، الأمر الذي نجم عنه تشدّد المؤسسات المصرفية والمالية في منح الائتمان في ظلّ تناقص معدلات السيولة لديها، فضلاً عن التحدّيات التي واجهتها تلك المؤسسات في بيع العقارات المرهونة لديها لاسترداد قيمة القروض، نظراً لأن القيمة السوقية لهذه العقارات أصبحت أقلّ بكثير من القيمة المستحقّة للقروض. وقد أدّت هذه التطوّرات إلى عزوف كبرى المؤسسات المصرفية والمالية عن تلبية طلبات الائتمان بشكل عام، واختلال أوضاع مراكزها المالية، كما انتقلت العدوى بفعل ما فرضته مظاهر العولمة إلى العديد من الأسواق والمؤسسات المالية في مناطق مختلفة من العالم، وذلك نتيجة لارتفاع درجة الارتباط فيما بينها، وتشابك المعاملات المالية الدولية، فضلاً عن التقدّم الهائل في وسائل الاتصالات. وظهرت بالتالي ما أصبح يُعرّف بأزمة الرهون العقارية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2007، وسرعان ما انتقلت عدواها للعديد من الأسواق العالمية الأخرى.

كما نرى، فقد تضافرت مجموعة من العوامل المختلفة منذ بداية الألفية الجديدة، وبدرجات متفاوتة، لتضع اللبنة الأولى التي نشأت على أساسها الأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث

اتّسمت بدايات هذه الألفية بوفرة السيولة، والارتفاع المطّرد في أسعار الأصول، وتدنيّ مستويات أسعار الفائدة، والتوسّع المفرط في منح الائتمان وما ينطوي على ذلك من مخاطر، لاسيّما مع انفجار أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2007.

وبصفة عامة، كانت تلك، في تقديري، جذور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وقد برزت مظاهر الأزمة الراهنة بشكلٍ واضح منذ منتصف عام 2007 كما أشرت، مقترنة بتزايد حالات تعثر المدينين، واستمرار تراجع أسعار العقارات في السوق الأمريكية، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد تجسّدت تلك المظاهر في انخفاض حجم السيولة لدى البنوك الأمريكية، وضعف قدراتها التمويلية. وبطبيعة الحال، فقد اقترن بتلك المظاهر السلبية العديد من التداعيات المتلاحقة، والتي تعاضم أثرها على بعض المؤسسات المصرفية والمالية العالمية الكبرى، وذلك في ظلّ اعتمادها بدرجة كبيرة على "الرفع المالي" (Leverage)، وانخراطها في تعاملات مالية شديدة التعقيد، لاسيما المعاملات التي كانت ترتكز على الدمج فيما بين نوعين أو أكثر من عقود المشتقات المالية، والتي تسارعت وانتشرت آثارها السلبية على المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى، بل وتخطّت الحدود الإقليمية، وذلك في ظلّ المعطيات التي تفرضها مظاهر العولمة.

ولا شكّ في أن تلك العوامل قد تضافرت مع بعضها البعض لتُسبّب في إضعاف كفاية رأس المال، وتزايد لجوء البعض من كبريات المؤسسات المصرفية والمالية العالمية إلى إجراء تسويات طارئة لأوضاعها المالية، وهو ما أدّى بطبيعة الحال إلى زعزعة الثقة ليس في أوضاع تلك المؤسسات الكبرى فحسب، بل في النظام المالي برمّته. إضافة إلى ذلك، فقد أفضت تلك المظاهر إلى حدوث اضطرابات عميقة في أسواق الائتمان في اقتصادات الدول الصناعية الرئيسية، وانتقلت آثارها إلى أسواق الأصول المالية في تلك الدول، حيث شهدت معظم مؤشرات أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية العالمية انخفاضاً ملموساً.

ولعلّ أزمة بنك " ليمان براذرز"، الذي تأسّس في عام 1850 وكان يعد حتى وقت قريب رابع أكبر البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرز الأمثلة على الإفرازات السلبية العنيفة التي خلّفتها مظاهر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، حيث أشهر بنك " ليمان براذرز" إفلاسه في شهر سبتمبر عام 2008. وعلى إثر ذلك، بدأت تتكشف الأبعاد الحقيقية المعقّدة والمتشابكة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والآثار السلبية الخطيرة على الأوضاع المالية للمؤسسات المصرفية والمالية العالمية، وكذلك للشركات الكبرى خارج القطاع المصرفي والمالي، حتى توقّفت المعاملات فيما بين البنوك في الأسواق الرئيسية، كما شهدت أسواق الائتمان حالة من الجمود. وسرعان ما تحوّلت الأزمة المالية إلى أزمة مالية واقتصادية، حيث تسارعت مظاهر الركود والانكماش الاقتصادي في مختلف الاقتصادات العالمية الرئيسية، وبدأت معدلات البطالة في الارتفاع في تلك الدول.

وفي مواجهة تلك الأوضاع، سعت الحكومات والسلطات النقدية والمالية في معظم دول العالم إلى استعادة استقرار الأسواق، وإلى الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور، حيث تم ضخ كميات ضخمة من السيولة في الأسواق النقدية من خلال المؤسسات المصرفية والمالية، إضافة إلى قيام البنوك المركزية باتخاذ إجراءات نقدية ورقابية غير مسبوقه بهدف إعادة الاستقرار والثقة في القطاعات المصرفية والمالية. إلى جانب ذلك، حرصت السلطات في مختلف دول العالم على تبني البرامج المالية المحفّزة للنشاط الاقتصادي لأغراض تعزيز فاعلية الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار المصرفي والمالي، ولاتزال الجهود الدولية مستمرة ضمن مساري الاستقرار المالي والتحفيز الاقتصادي.

ونحن في معرض الحديث عن نشأة الأزمة المالية العالمية الراهنة، لا بدّ من التأكيد على أننا لانزال في خضم هذه الأزمة وفعاليتها، ولانزال الأنظمة المالية والاقتصادية على مستوى العالم تدور في رحاها، حيث أن المؤشّرات المتتابة تدل على أن تلك الأزمة لم تصل بعد إلى كامل

مداها. ومن ثمّ، فإننا نقف عند مرحلة مبكرة نسبياً لتقييم التداعيات، ناهيك عن استخلاص الدروس والعبر المستفادة من تلك الأزمة.

من جهة أخرى، فإن الاضطرابات والاختلالات التي اعترت الأوضاع المالية للعديد من المؤسسات المصرفية والمالية العالمية، والتي كانت حتى وقت قريب تُعتبر صروحاً شامخة في النظام المالي العالمي، إنما تؤكد على ضرورة صياغة القواعد والنظم الاشرافية والتنظيمية والرقابية بصورة ديناميكية قادرة على استيعاب واحتواء المستجدات في الأنشطة المصرفية والمالية، لاسيّما الأدوات والعقود المالية المستحدثة، وبما يوفّر للنظم الرقابية والإشرافية القدرة على التواء مع المتغيّرات المتسارعة التي تشهدها الساحة المصرفية والمالية العالمية المعاصرة.

أودّ الآن أن انتقل بالحديث الى انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة على الاقتصاد الكويتي وقطاعاته المختلفة وسبل مواجهتها. وفي هذا الصدد، أودّ أن أكثّر بأننا لانزال في خضم الأزمة، وليس باليسير تحديد الآثار المختلفة لتلك الأزمة وتداعياتها على اقتصادنا الوطني وقطاعاته المختلفة، ومع ذلك لا بدّ من التأكيد على أن اقتصادنا الوطني ليس بمنأى عن انعكاسات وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، ليس فقط لكون الاقتصاد الكويتي جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، وإنما أيضاً لأن اقتصادنا يتّسم بالانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

وفي هذا الصدد، فإن للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة انعكاسات متعددة على اقتصادنا الوطني. وفي تقديري، فإن التأثيرات المباشرة للأزمة المالية العالمية الراهنة على أوضاع القطاع المصرفي والمالي لدولة الكويت بقيت حتى الآن ضمن نطاق محدود نسبياً، وتركزت بدرجة أساسية على أسعار الأصول المالية في سوق الكويت للأوراق المالية التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً، وبدرجة أقل على أسعار الأصول العقارية المحلية. ولا شكّ في أنه نتيجة لذلك ارتبكت الأوضاع المالية لعدد من الشركات المحلية، خصوصاً بعض شركات الاستثمار

المحلية ذات الانكشاف المرتفع نسبياً على الأسواق الخارجية. وقد ساهمت عدّة عوامل في تضيق نطاق تأثير الأزمة المالية العالمية على أوضاع القطاع المصرفي والمالي المحلي، كان من أبرزها عدم وجود أزمة رهن عقاري، أو أزمة سيولة حادّة، ومحدودية حجم المعاملات بالمشتقات المالية وتوريق القروض في دولة الكويت.

كما تجدر الإشارة إلى التحرك الاحترازي المبكر لبنك الكويت المركزي في مجال سياساته النقدية والرقابية لتحسين الاقتصاد الوطني عموماً، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، مع ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية في شهر أغسطس عام 2007 (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية). وقد ساهم ذلك التحرك الاحترازي في التخفيف من معدلات النمو المتسارع في الطلب على الائتمان المصرفي، ضمن جهود البنك المركزي في مجال درء الضغوط التضخمية وتعزيز متانة الأوضاع في القطاع المصرفي. ومع بروز الأزمة المالية العالمية في شهر أكتوبر عام 2008 تحرك بنك الكويت المركزي مباشرة للحيلولة دون تفاقم تداعياتها على الاقتصاد المحلي، حيث بادر البنك المركزي إلى توجيه دفة سياساته النقدية والرقابية نحو المزيد من تعزيز أجواء الثقة وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في البلاد.

فعلى صعيد سياسته النقدية، قام بنك الكويت المركزي بإجراء تخفيضات ملموسة في أسعار الفائدة الرسمية (سعر الخصم وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء) بهدف تخفيض تكلفة الائتمان، إضافة إلى ضخ المزيد من السيولة إلى وحدات القطاع المصرفي بهدف تعزيز قدرتها على الوفاء بالاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. كما عزّز من ذلك أيضاً قيام بنك الكويت المركزي في الوقت ذاته بإجراء تعديلات مؤثّرة على بعض الضوابط المنظّمة للائتمان المصرفي بما يزيد من قدرة البنوك المحلية على تلبية الاحتياجات التمويلية لعملائها. وإلى جانب ذلك، ولتعزيز تنافسية القطاع المصرفي المحلي وترسيخ الثقة في السوق المحلي، فقد صدر قانون ضمان الدولة للودائع لدى البنوك المحلية. ويواصل بنك الكويت

المركزي جهوده الحثيثة لترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني إدراكاً منه لأهمية ذلك الاستقرار في تمكين اقتصادنا الوطني من مواجهة التداعيات المتعددة للأزمة المالية العالمية. أودّ الإشارة إلى أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه اقتصادنا الوطني من جرّاء تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إنما يرتبط بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ودخوله في مرحلة من الركود والانكماش لفترة قد تمتدّ إلى ما بعد عام 2009، والتراجع الناجم عن ذلك في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وسيؤدي ذلك بالتبعية إلى تراجع إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة، وما ينطوي على ذلك من تحديات مؤثّرة على صعيد معدلات الإنفاق العام للموازنة العامة خلال الفترة المقبلة، وخصوصاً المصروفات الرأسمالية والإنشائية التي تُعتبر من العوامل الأكثر تأثيراً في حركة النشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات غير النفطية في دولة الكويت.

وفي تقديري، فإنّ مواجهة تلك التداعيات تستلزم تضافر الجهود الوطنية لتحرك الفاعل ضمن مسارين متلازمين ومتوازين، يرتبط أولهما بتعزيز دعائم الاستقرار في القطاع المصرفي المحلي وترسيخ متانة الأوضاع المالية لوحداته نظراً للدور المحوري لهذا القطاع في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وارتباط مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بأنشطته المتنوعة. وضمن ذلك، تبرز أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى التصدي للارتباكات التمويلية التي تواجهها بعض الشركات المحلية، ومن أبرزها بعض شركات الاستثمار، درءاً للانعكاسات النظامية لتلك الارتباكات على أوضاع الجهاز المصرفي المحلي، وبما يعزّز الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في سوق الكويت للأوراق المالية.

أما المسار الآخر، فيتمثل في العمل على تعزيز مقوّمات النمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبما يمكنها من مواجهة تحديات الواقع الجديد الذي فرضته الازمة المالية والاقتصادية العالمية، وما يستلزمه ذلك من تفعيل دور السياسة المالية كأداة تنشيطية (Fiscal)

(Stimulus)، من أجل زيادة إمكانات التوسّع والنمو والتنويع الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص لزيادة دوره في دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

وختاماً، أودّ أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد ثقتي بقوة اقتصادنا الوطني وقدرته على مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، واحتواء تداعياتها، وتجاوز آثارها من خلال منظومة متكاملة من البرامج والسياسات المناسبة.